كشف المعلومات السكنيّة الشخصيّة يستهدف الفئات الضعيفة: أضرارٌ في العالم الافتراضي وخارجه

نبذة عن التقرير

تمّ تمويل هذا البحث من قبل "مجلس الإشراف" (https://oversightboard.co) (Oversight Board)، ولا تعكس الآراء الواردة وجهة نظر "مجلس الإشراف" بالضرورة ولم يتطلّب إدراج المعلومات موافقة "مجلس الإشراف". بالإضافة إلى ذلك، نُقّح بعض التفاصيل الشخصيّة من التقرير بغية حماية مصالح أصحاب الشأن.

يتضمّن هذا التقرير خمس دراسات لحالات تتعلّق بممارسة الكشف عن معلوماتٍ شخصيّةٍ أو ما يُعرف بالـ"دوكسينغ" (Doxxing) في أربعة بلدان: مصر والأردن ولبنان وتونس، من بينها ثلاث تتعلّق مباشرة بكشف المعلومات السكنيّة الشخصيّة. ونظرًا لضيق الوقت، لم يتسنَّ للباحثين/ات إيجاد حالاتٍ أكثر اتّصالاً بالموضوع. كما يبدو أنّ حالات كشف المعلومات السكنيّة الشخصيّة (Residential Doxxing) تُعدّ أقلّ شيوعاً من غيرها من أشكال الـ"دوكسينغ". لذلك، اخترنا تضمين دراستَين لحالتين إضافيتَين: الأولى تتعلّق بكشف المعلومات الشخصيّة لضحيّة تحرّشٍ جنسيّ في مصر، والثانية تظهر مدى سهولة الحصول على المعلومات السكنيّة الشخصيّة واستخدامها لتهديد الآخرين في الأردن وكشف معلوماتهم هذه على الإنترنت. نعتقد أنّ هذه الدراسات الإضافيّة يمكن أن تساعد "مجلس الإشراف" على فهم البيئة العامّة والتهديدات التي تتعرّض لها الفئات الضعيفة والأفراد المستضعفين في المنطقة بشكلٍ أفضل. بالإضافة إلى ذلك، يشير التقرير إلى حالاتٍ أخرى وردت في وسائل الإعلام وتقارير حقوق الإنسان.

يتألّف التقرير من خمسة أقسام، يصف القسم الأول السياق والضحايا الأكثر عرضةً للمعاناة من آثار ممارسة كشف المعلومات الشخصيّة، لا سيّما السكنيّة منها. ويلخّص القسم الثاني أنواع المعلومات التي يُرجّح أن يتمّ الكشف عنها وكيفيّة القيام بذلك والمنصّات المستخدمة. أمّا القسم الثالث، فيغطّي تأثير هذه الممارسة على العمل والنشاط والحياة الشخصيّة والصحة العقليّة، بينما يقدّم القسم الرابع تفاصيل حول استجابة الضحايا لهذه الممارسة ورأيهم/ن حول مكامن التقصير في استجابة المنصّات. وأخيراً، يقدّم القسم الخامس من التقرير قائمة توصياتٍ مبنيّةً على اقتراحات الباحثين/ات ومقابلاتهم/ن مع الضحايا. تجدون الدراسات الخمس في نهاية التقرير.

النتائج الرئيسيّة

- يبدو أن ممارسة الكشف عن المعلومات الشخصيّة (دوكسينغ) في مصر والأردن ولبنان وتونس تؤثّر بشكلٍ غير متناسبٍ على الفئات والأفراد الأكثر ضعفًا في المجتمع، بما في ذلك الناشطين/ات والنساء وأفراد مجتمع الميم. ولم يبدِ الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات والباحثون/ات عن قلقٍ كبيرٍ بشأن تأثير ممارسة الـ"دوكسينغ" على الأفراد المحظيّين ومن هم في السلطة.

- يمثّل الكشف عن المعلومات الشخصيّة مشكلةً في البلدان الأربعة المذكورة سابقاً وفي المنطقة الناطقة باللغة العربية ككلّ، ولكن يبقى الكشف عن المعلومات السكنيّة أقلّ شيوعًا في بعض البلدان. على سبيل المثال، يعتبر الكشف عن أرقام الهاتف في تونس أكثر شيوعًا من الكشف عن المعلومات السكنية.
- يُعدّ نشر صورةٍ عن بطاقات الهويّة الرسميّة أحد الأساليب المستخدمة للكشف عن العنوان السكني لشخصٍ ما في مصر وتونس، إذ تُظهر بطاقات الهويّة عنوان صاحبها/صاحبتها المفصّل.
- الحالات التي دُرسَت في التقرير وغيرها من الحالات المشار إليها في التقرير، حصلت أحداثها بمعظمها على منصّة "فيسبوك" (Facebook).
- يمكن أن يكون لكشف المعلومات السكنية الشخصيّة تداعيات خطيرة ودائمة على الفئات الضعيفة، ما يعرّض سلامة أفرادها وسبل عيشهم/ن وصحّتهم/ن العقليّة للخطر.
- وصف الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم/ن استجابة المنصّات لممارسة الكشف عن المعلومات الشخصيّة بغير الكافية.

1. السياق والضحايا

غالبًا ما تُستخدَم ممارسة كشف المعلومات الشخصيّة (دوكسينغ) في البلدان الأربعة المشمولة في هذا البحث والمنطقة الناطقة بالعربية من أجل استهداف الفئات والأفراد المستضعفين/ات، مثل النساء والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان والمعارضين/ات والأقليّات وأفراد مجتمع الميم وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى. وتأتي ممارسة الكشف عن المعلومات الشخصيّة في معظم الأحيان كجزءٍ من حملات شرسة للتشهير والكراهية، تهدف إلى تشويه سمعة الضحايا والحركات أو المنظمات التي ينتمون إليها، وذلك بغرض إسكاتهم/ن أو النيل من مصداقيّتهم/ن وأنشطتهم/ن أو أعمالهم/ن.

تضع ممارسة الـ"دوكسينغ" – لا سيّما المتعلّقة بالمعلومات الحساسة كالعناوين السكنيّة – الأفراد والفئات التي تُعتبر أساساً ضعيفةً في مواقف خطيرة إضافية، خاصّةً تجاه الأشخاص الذين هم في موقع قوّة.

في مصر، تؤثّر ممارسة الـ"دوكسينغ" على ضحايا الاعتداء الجنسي إذا اختاروا التحدّث علنًا عمّا أصابهم/ن وإبلاغ الشرطة بالواقعة؛ تفصّل دراسة الحالة الأولى ما تعرّضت له الضحية من كشفٍ عن معلوماتٍ شخصيّة بعد أن تحدّثت إلى وسائل الإعلام عن التحرّش الجنسيّ الذي تعرّضت له. لم تتضمّن دراسة الحالة هذه كشفاً عن المعلومات السكنيّة، ولكنّها توضح آثار هذه الممارسة المدمّرة، إذ تستمرّ الضحيّة ليومنا هذا في التعامل مع الآثار المترتّبة على حياتها الشخصيّة والمهنيّة، بالإضافة إلى العبء النفسي.

بالإضافة إلى ذلك، تُعدّ التقاطعيّة مهمّة في فهم من الأكثر عرضةً لممارسة الـ"دوكسينغ" في هذه البلدان والبلدان الأخرى في المنطقة. فعلى سبيل المثال، يتأثر المتظاهرون/ات والصحافيون/ات والناشطون/ات النساء ومغايرو الهويّة الجنسانيّة أكثر من نظرائهم/ن الذكور.

في تونس، في بداية العام الماضي مثلاً، تعرّض المدافعون/ات عن حقوق الإنسان والنساء والناشطون/ات في مجتمع الميم الذين شاركوا في الاحتجاجات المناهضة للحكومة لعددٍ متزايدٍ من حملات التنمّر والكشف عن هويّتهم الجنسانيّة بشكلٍ قسريّ وعن معلوماتهم/ن الشخصيّة على منصّات وسائل التواصل الاجتماعي. تناقش دراسة الحالة الخامسة ما حصل لإحدى الضحايا التي كُشِف عن معلوماتها الشخصيّة من خلال صفحات تابعة لاتحادات الشرطة. وفي مثال آخر (غير مدرج في هذا البحث)، استهدفت ضحيّة أخرى على منصّات وسائل التواصل الاجتماعي بعد مشاركتها في التظاهرات. وكشفت صفحات النقابات الموالية للشرطة وحساباتها على منصّة "فيسبوك" عنوان منزلها ورقم هاتفها بالإضافة إلى صورها الشخصيّة مرفقة بتعليقاتٍ تهديديّة. كما تلقّت الضحيّة مئات الرسائل على "فيسبوك"، بما في ذلك تعليقات تنمّر وتهديدات بالقتل والاغتصاب، ما أجبرها على تعليق حساباتها على منصّات مواقع التواصل الاجتماعي.

في لبنان، في خلال التظاهرات التي أشعلها تدهور الوضع الاقتصادي وإجراءات التقشّف وسوء الخدمات العامّة، تعرّض عددٌ من الناشطين/ات للهجوم والتنمّر عبر الإنترنت والكشف عن معلوماتهم/ن الشخصيّة. أمّا في دراسة الحالة الرابعة، فتحدّثنا مع ضحيّةٍ كُشِفت معلوماتها السكنيّة الشخصيّة. وفي مثالٍ آخر (لم يدرج في هذه الدراسة)، كُشِف عن المعلومات الشخصيّة للضحيّة على منصّة "فيسبوك" بعد أن نشرت على المنصّات نفسها منشوراتٍ أعربت فيها عن دعمها للاحتجاجات المناهضة للحكومة وانتقدت الحزب الأقوى في لبنان حزب الله ومناصريه وحليفه حركة أمل. وفي إطار حملةٍ شرسةٍ تضمّنت الشتائم والتهديد بالاغتصاب والاعتداء الجسدي، تمّ الكشف عن رقم هاتفها بالإضافة إلى عنوانها عبر الإنترنت.

2. المعلومات المكشوفة والأساليب والمنصّات

تتضمّن المعلومات التي يُكشَف عنها عادةً أرقام الهاتف والعناوين السكنيّة والصور المتاحة للجمهور أو الصور الملتقطة من دون موافقة الضحايا والأسماء الكاملة والمحادثات الخاصّة. وقد وقعت أحداث معظم الحالات، والأمثلة الإضافيّة المذكورة في البحث، على منصّة "فيسبوك"، تليها منصّة "تويتر" (Twitter). في حالةٍ واحدةٍ (دراسة الحالة الثانية)، بدأت ممارسة الـ"دوكسينغ" على "تويتر" واستمرّت على "فيسبوك". وفي حالةٍ أخرى (دراسة الحالة الأولى)، بدأت ممارسة الـ"دوكسينغ" من قبل وسائل إعلام رئيسيّة قبل الوصول إلى منصّات وسائل التواصل الاجتماعي، لا سيّما "فيسبوك" على وجه الخصوص.

تتضمن الأساليب المستخدمة، القرصنة، والبحث في قواعد البيانات العامّة (مثل إعادة مشاركة المعلومات المتوفرة مسبقًا، مثل الصور، في منشوراتٍ للتخويف أو عبر وضعها خارج سياقها)، وخيانة الأمانة (مثل تسريب المحادثات والمعلومات الخاصّة). ومع ذلك، يبقى بعض أنواع المعلومات التي لم يتّضح تماماً كيف استولى المهاجمون/ات عليها.

3. الآثار والتداعيات

قد تحمل ممارسة الكشف عن المعلومات الشخصيّة أثاراً مدمّرة على حياة الناس، فتعرّض حياتهم المهنيّة للخطر وتسبّب لهم/ن الإرهاق العقلي وتعرّض سلامتهم/ن وسلامة أحبّائهم/ن للخطر.

ويشكّل الكشف عن المعلومات السكنيّة الشخصيّة محنةً مرهقةً وخطيرةً، إذ تعرّض سلامة الضحايا للخطر في محيطهم/ن الخاص.

4. الاستجابات والتصدّي

حاول الضحايا اتّخاذ خطواتٍ معيّنة للتصدّي لممارسات الـ"دوكسينغ" والتهديدات وخطاب الكراهية التي تعرّضوا/ن لها. ومع ذلك، لم يتمكّنوا في كثيرٍ من الأحيان من الإبلاغ عن كلّ منشورٍ يستهدفهم/ن. بالإضافة إلى ذلك، لم يجد الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم/ن أنّ استجابات المنصّات - لا سيّما "فيسبوك" - كانت كافية.

وفي الكثير من الأحيان، لم يجد هؤلاء أيّ جدوى من تقديم الشكاوى إلى السلطات، لا سيما عندما يكون الأشخاص وراء عمليّة الكشف في مواقع قوّة أو مرتبطين/ات بمن هم في السلطة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الافتقار إلى الحماية (القانونية) والدعم للنساء والفئات الضعيفة التي تعاني من ممارسة الـ"دوكسينغ" وأشكالٍ أخرى من المضايقات عبر الإنترنت، صعّب عليهم تقديم شكوى إلى السلطات. ووفق ما كتب باحثنا في الأردن: "تواجه الفئات المعرّضة للخطر عدداً من الحواجز التي تحول دون إبلاغ أفرادها عن الضرر عبر الإنترنت للسلطات: ونادرًا ما يسعون للحصول على دعم وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية، إن كان متاحاً. إذ يُطلب من الضحايا الحضور شخصيًا للتبليغ، وعادةً ما تكون الإجراءات عبارةً عن عمليّاتٍ بيروقراطيّة طويلة، ويطلب منهم/ن دفع رسمٍ مقابل فتح ملفّ، والأهمّ من ذلك ما يلي الأمر من وصمة عار تطالهم/ن، لا سيما النساء اللواتي يسعين للحصول على دعم من الشرطة".

الشخصيّات العامة

كما سبق وذكرنا، يبدو أنّ ممارسة الكشف عن معلوماتٍ شخصيّة في المنطقة تطال الفئات الضعيفة والأفراد المستضعفين. أمّا حالات الـ"دوكسينغ"-بما في ذلك الكشف عن المعلومات السكنيّة-التي تقع ضحيّتها الشخصيّات العامة والمسؤولين/ات في الدولة، فلا تزال غير مألوفة أو موثّقة إلى حدّ كبير. إضافةً إلى ذلك، ينصبّ قلق الباحثين/ات والأشخاص الذين تمّت مقابلتهم بشكلٍ أكبر على الآثار غير المتناسبة لهذه الممارسة على النساء والصحافيين/ات والمعارضين/ات والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان وأفراد مجتمع الميم والمجتمعات الضعيفة الأخرى. وبحسب ما أشار الباحث المصري، عادةً ما يكون لدى الشخصيّات العامة "فريق علاقاتٍ عامة لديه القدرة على تغيير بصمتهم/ن

على الإنترنت ومسح المعلومات الشخصيّة عن الشبكة؛ بالإضافة إلى فريقٍ قانونيٍّ يساعدهم/ن في حماية خصوصيّتهم وعكس آثار ممارسة الكشف عن المعلومات السكنيّة الشخصيّة".

ويعتقد أحد الأشخاص الذين قابلناهم أنّ الشخصيّات العامّة تتمتّع بالسلطة والقوة لحماية نفسها، مما يجعل الفئات الضعيفة أكثر عرضةً للخطر وفي حاجةٍ إلى مساعدةٍ أسرع.

5. التوصيات

1. **تعزيز الاستجابات للسلوك المسيء بما في ذلك الـ"دوكسينغ"**. ويمكن أن يشمل ذلك إنشاء خطّ اتّصالٍ للمساعدة فيما يتعلّق بهذه الممارسة على وجه التحديد وتوفير طريقةٍ واضحة للإبلاغ عنها أو عن تداول البيانات الشخصيّة التي يمكن أن تلحق الضرّر بصاحبها أو صاحبتها. ويجب إعطاء أولويّة الاستجابة إلى الأشخاص العاملين/ات في الصحافة والناشطين/ات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشركة أن تتعاون مع منظمات المجتمع المدني العاملة في المنطقة لإنشاء خطوط اتّصال إضافيّة للمساعدة من أجل تقديم دعمٍ أفضل للفئات والأفراد المعرّضين/ات لخطر ممارسة كشف المعلومات الشخصيّة.

2. **تحسين عملية التحقّق من الحسابات**. يسمح هذا الإجراء بالحدّ من الضرر الذي يلحق بالأشخاص المتأثرين/ات بممارسات الـ"دوكسينغ".

3. **حملات التوعية والتدريب**: ينبغي لشركة "فيسبوك" أن تطلق المزيد من حملات التوعية والتدريب في المنطقة حول السلامة الرقميّة. كما يمكنها تقديم الدعم لتدريب الناشطين/ات والفئات الضعيفة على الأمن الرقمي.

4. **تمكين الصحافيين/ات ووسائل الإعلام المستقلّة من الاستجابة بشكلٍ أفضل لحملات التضليل ونشر المعلومات الخاطئة**. غالباً ما تحدث ممارسة الكشف عن المعلومات الشخصيّة في المنطقة (الدوكسينغ) كجزءٍ من حملاتٍ مليئة بخطاب الكراهية والمعلومات المضللة.

   اقتراح الناشر-إخطارات السلامة (اقترحتها شريكة "سميكس" (SMEX)، "الجمعيّة الأردنيّة للمصدر المفتوح" (JOSA)): في كثيرٍ من الأحيان، عندما يكون المستخدم/ة على وشك إرسال صورةٍ (سواء التقطها داخل التطبيق أم لا)، يجب على منصّة "فيسبوك" إضافة إخطارٍ منبثق يطلب من المستخدمين/ات التنّبه إلى المعلومات التي يرسلونها وإلى الأساليب التي قد يُلجَأ إليها لإلحاق الأذى بهم/ن من خلال هذه الصور والمنشورات.

لمحات موجزة عن الوضع في بعض البلدان

مصر

سجّلت مصر 54.74 مليون مستخدم للإنترنت في كانون الثاني/ يناير 2020، وعلى الرغم من الاستخدام الواسع للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي يعاني البلد من نقصٍ في محو الأميّة الرقميّة والوصول إلى الحماية القانونيّة حتّى يتعرّف الأفراد على ممارسة كشف المعلومات الشخصيّة وكيفيّة حماية البيانات الشخصيّة التي ينشرونها على الإنترنت.

من الممارسات الشائعة للكشف عن المعلومات السكنيّة الشخصيّة لمواطنين/ات عاديّين/ات، ينشر بعض الأشخاص صورة لبطاقة الهويّة الرسميّة لأحد الأشخاص (تظهر العنوان السكنيّ المفصّل) بحجّة أنّه لصّ. على الرغم من أنّ لهذا الأمر أسبابه ومبرّراته، إلّا أنّه لا يزال يمثّل خطرًا على الشخص الذي تمّ الكشف عن معلوماته.

ويقع ضحيّة ممارسة الـ "دوكسينغ"-بما في ذلك للمعلومات السكنيّة-مواطنون/ات عاديّون/ات في صراعٍ مع أشخاصٍ آخرين وشخصيّاتٌ عامّة؛ ولكن غالباً ما تكون الفئات المهمّشة والأقل حظوةً الأكثر معاناة.

الأردن

يتعرّض مجتمع الميم والنساء والفتيات إلى أنواعٍ كثيرة من الضرر على الإنترنت، تتراوح من الابتزاز إلى الكشف عن المعلومات الشخصيّة والتحرّش والتعقّب وغيرها من الممارسات المؤذية. وفي معظم الحالات، لا يتمّ التبليغ عن هذه الممارسات، لا سيّما من قبل أفراد مجتمع الميم والنساء بسبب ما يحيط بها من صمتٍ ووصمة عار.

من أيلول/ سبتمبر 2020 حتى أيلول/ سبتمبر 2021، تعاملت "الجمعيّة الأردنيّة للمصدر المفتوح" مع أكثر من 120 حالة طوارئ رقميّة، 90% منها من النساء. بشكلٍ عام، لا يواجه الرجال العزلة التي تواجهها النساء في مثل هذه الحالات، لأنّهم أكثر قدرةً على حلّ هذه المشاكل من خلال طلب المساعدة الخارجيّة، مثال اللجوء إلى وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونيّة.

لبنان

في لبنان، غالباً ما يتأثّر الصحافيون/ات والناشطون/ات والمتظاهرون/ات، لا سيّما المعارضون/ات والمنتقدون/ات للنظام بممارسة الـ"دوكسينغ". وتُعدّ النساء الفئة الأكثر عرضةً لحملات الكشف عن المعلومات الشخصيّة. ويزداد خطر هذه الممارسة بالنسبة للنساء الفاعلات في الحياة العامّة مثل الناشطات والصحفيّات.

وجدت الأبحاث السابقة التي أجرتها "سمكس" أن أفراد مجتمع الميم والعمّال والعاملات المهاجرين/ات معرضّون/ات كذلك لممارسات الـ"دوكسينغ" وآثارها.

تونس

تعرّض صحافيون/ات ومدافعون/ات عن حقوق الإنسان والنساء وناشطون/ات من مجتمع الميم في تونس لعددٍ متزايدٍ من حملات وسائل التواصل الاجتماعي للتنمّر والكشف عن هويّتهم الجنسانيّة بشكلٍ قسريّ وعن معلوماتهم الشخصيّة. وبينما كانت أرقام الهواتف هي المعلومات التي غالباً ما يكشف عنها، تمّ الإبلاغ كذلك عن عددٍ من حالات كشفٍ عن المعلومات السكنيّة الشخصيّة. وقد تمّ تسجيل معظم الحالات التي أبلغت عنها منظّمات حقوق الإنسان، بما في ذلك دراسة الحالة في هذا التقرير، بين أواخر 2020 و2021، تزامناً مع الاحتجاجات الاجتماعية. وغالبًا ما يشكّل الكشف عن المعلومات الشخصيّة السكنيّة جزءاً من حملات تشهير مليئة بخطاب الكراهية والتنمّر والتحريض على العنف. وحدثت معظم الحالات الموثّقة سابقًا –بل حتّى كلّها–على منصّة "فيسبوك".